ردود شركة الاتصالات الاردنية (اورانج الخط الثابت) على ملاحظات الشركات على "اخطار طلب ملاحظات على تعديل خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية"

تشكر لكم شركة الاتصالات الاردنية إتاحة المجال لتقديم ردودها على ما ورد في الملاحظات المستلمة على "اخطار طلب ملاحظات على تعديل خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية" المنشورة على موقع الهيئة الالكتروني والمبلغة لشركتنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ش/8024/1/17/4) تاريخ (2020/9/30)، وتأمل أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

أولاً – ملاحظات شركة زين (الملاحظات العامة)

- لا نتفق مع ما ورد في ملاحظات شركة زين حول النطاقات الرقمية الثابتة التي خصصتها الهيئة لشركة زين منذ (2011/2010)، حيث أن ما أوردته شركة زين ليس له علاقة بموضوع تعديل خطة الترقيم الوطنية مدار البحث، وذلك مع تأكيد شركتنا على أن موضوع فتح النطاقات الرقمية المخصصة لشركة زين لتقديم خدمات الاتصال الصوتية الثابتة هو محل نزاع قانوني وتنظيمي وقيد النظر حالياً أمام القضاء. وأننا بهذا الصدد نود التأكيد على أن شركة زين قد أغفلت عن ذكر امتناعها عن فتح وتفعيل الارقام المخصصة لشركة الاتصالات الاردنية لخدمات الاتصال الصوتية الثابتة (08777xxxx) منذ العام 2005، والمجموعة الرقمية (080022xxx)، وكذلك الارقام المخصصة لشركة الاتصالات الاردنية لخدمة اختيار المشغل/المشغل المسبق منذ العام 2005.
- لا نتفق مع ما ورد في ملاحظات شركة زين حول السماح باستخدام النطاقات المخصصة للاتصالات المتنقلة لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة، حيث أغفلت شركة زين ان الخدمات الثابتة والمتنقلة تندرج تحت سوقين مختلفين، اضافة الى ذلك فان أسعار انهاء المكالمات على الشبكات الثابتة تختلف عن اسعار انهاء المكالمات على الشبكات المتنقلة الامر الذي لا يمكن تطبيقه على انظمة الفوترة للتمييز بين المكالمات الصادرة الى الشبكات الثابتة والشبكات المتنقلة، منوهين الى أن تعديل الخطة الترقيم الوطنية في عام 2010 قد أخذ بعين الاعتبار امكانية تخصيص ارقام للخدمات الثابتة سواء المرتبطة بالموقع الجغرافي وغير المرتبطة بالموقع الجغرافي بما يتفق مع ما جاء في التصريح الصادر عن الهيئة في عام 2007 بخصوص خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP). ومن الجدير بالذكر أن مجلس مفوضي الهيئة كان قد قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ (2016/9/26) رفض طلب شركة زين بتعديل خطة الترقيم الوطنية بالسماح للمرخص له باستخدام النطاقات الفرعية من ضمن النطاقات الرقمية الخاصة بالاتصالات المتنقلة لتقديم خدمات أخرى من ضمنها خدمات

الاتصالات الجغرافية (Geographical services) وفقا للاسباب الواردة خلال القرار، علماً بأن نص هذا القرار منشور على موقع الهيئة الالكتروني:
https://trc.gov.jo/DetailsPage/News2Details?ID=2560

- لا نتفق مع ما ورد في ملاحظات شركة زين حول الاستغناء عن الرموز المرتبطة بالمناطق الجغرافية، وذلك للأسباب التالية:
  - إن التقسيم الحالي المرتبط بالأرقام الجغرافية ذو أهمية بالغة بهدف ضمان المحافظة على الفهم العام والسائد لدى عامة المشتركين بخصوص خدمات الاتصالات المرتبطة بالموقع الجغرافي (Geographical Services) من حيث نوع الخدمة المقدمة، والأرقام المستخدمة في تقديم تلك الخدمات، والمحافظة على شفافية أسعار تلك الخدمات، حيث يرتبط تسعير الخدمة حالياً بالمنطقة الجغرافية.
  - لا زالت الخدمة الهاتفية الثابتة تقدم من خلال أجهزة مقاسم موزعة ما بين المحافظات. مشيرين بهذا الخصوص الى خطة الترقيم الوطنية الحالية تتضمن اتاحة تخصيص ارقام للخدمات الثابتة غير المرتبطة بالموقع الجغرافي، وبالتالي يمكن استخدام النطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي (Location Independent Services) لتقديم خدمات الثابتة والتي لا تعتمد على الموقع الجغرافي ولا تتضمن تمييزاً بالسعر بين المحافظات.
  - تسعير تكاليف الخدمة الهاتفية الثابتة المقدمة من أورانج الخط الثابت يعتمد على المسافة، وذلك وفقاً للآلية المطبقة من قبل الهيئة لنماذج التكاليف الخاصة بهذه الخدمة، حيث أن نماذج تكاليف هذه الخدمة تتضمن تحديد أسعار المكالمات داخل المحافظة (المكالمات المحلية) وأسعار المكالمات خارج المحافظة (المكالمات الوطنية).
  - إن الاستغناء عن الرموز المرتبطة بالمناطق الجغرافية لن يسهل على المشتركين وخاصة مشتركي الشركات والمؤسسات، حيث سيؤدي إلى تحملهم أعباء مالية إضافية مثل طباعة الأوراق التي تحتوي على عناوين شركاتهم وبطاقات التعريف الشخصي، هذا بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بتغيير المقاسم (PBX) لديهم أو إعادة تهيئتها وإعداداتها نظراً لتعدد مزودي تلك المقاسم، آخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه المقاسم لم يعد يتوفر لها خدمات دعم فني.
  - إن المحتوى الحالي لأسماء مشتركي الهاتف الثابت على مدى الـ[illegible] الماضية وحتى اليوم لا يبرر تعديل لنطاقات الرقمية الجغرافية، إضافة إلى تأثير ذلك على خبرة الجمهور، وتعقيد إجراءات المقاسم وفوترة الأرقام بين الشبكات، والتكاليف التي سيتحملها المشتركون.
  - إضافة إلى ما سبق، نؤكد بأن تعديل التقسيم الحالي للأرقام الجغرافية ينطوي على مخاطرة عالية من الناحية الفنية بالنسبة لشركة أورانج الخط الثابت، حيث أن المقاسم في أورانج الخط الثابت تعتمد على تقنية TDM التي تعتبر في نهاية عمرها بالنسبة

للأجهزة والبرمجيات وذلك وفقاً لخطط البائعين والمصنعين ودورة حياة المنتجات ذات العلاقة، وهي خارج الضمانة الفنية لأية تعديلات عليها وأن تطبيق التعديل على المشتركين الحاليين قد يتسبب بتعطيل الخدمات للمستخدمين النهائيين نظراً لانتهاء العمر التشغيلي للمقاسم المعتمدة على تقنية (TDM). إضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ إعادة هيكلة الترقيم الجغرافي الثابت سيتسبب في تكاليف لا لزوم لها.

- نتفق مع ما ورد في ملاحظات شركة زين حول الاستمرار في استخدام موارد الترقيم الحالية في خدمات IoT/M2M للمشتركين الحاليين، وبأن يكون استخدام السعات الجديدة الخاصة بخدمات IoT/M2M للمشتركين الجدد فقط وذلك نظراً للصعوبات الفنية والتكاليف الكبيرة المرتبطة بترحيل مشتركي خدمات IoT/M2M الحاليين إلى خطة الترقيم الجديدة. كما نؤيد مقترح شركة زين بأن يكون التخصيص في النطاق الرقمي الخاص بخدمات IoT/M2M بواقع (1) مليون رقم نظراً لحجم الطلب المرتفع والمتوقع على هذه الخدمات.
- نتفق مع ما ورد في ملاحظات شركة زين حول مقترح السعة الرقمية الجديدة لخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات، ونؤكد على ملاحظاتنا بهذا الخصوص بأنه يتوجب دراسة موضوع خدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة لذلك بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور المذكورة ضمن الملاحظات المقدمة من شركتنا الى هيئتكم الكريمة، وذلك قبل النظر بتخصيص السعات الرقمية للخدمة مدار البحث وشروط تخصيصها، وذلك مع تأكيد شركتنا على أن اية خدمات من هذا النوع يتوجب ان تندرج تحت خدمات التكاليف المضافة.
- نتفق مع ملاحظات شركة زين بخصوص تقليل نسبة الاستغلال للأرقام عن النسبة المقترحة من قبل الهيئة وهي (90%)، ونؤكد على ملاحظاتنا بخصوص تخفيض هذه النسبة إلى (70%)، كما نتفق مع ملاحظات شركة زين بتحديد نسبة استغلال أرقام IoT/M2M بـ (50%) حيث أن الطلب على هذه الخدمات يتم وفقاً لالأف وعشرات آلاف الارقام دفعة واحدة، ومع الاخذ بعين الاعتبار الوقت الطويل لطلب سعة رقمية جديدة، بالتالي فإن نسبة الاستغلال المرتفعة ستؤثر على قدرة المشغل على المنافسة والاستجابة لمتطلبات العملاء.
- نتفق مع ملاحظات شركة زين بضرورة تخفيض فترة الحجر للأرقام ونؤكد على ملاحظاتنا بتخفيضها إلى شهر واحد.

ثانياً – ملاحظات شركة زين (الملاحظات التفصيلية على خطة الترقيم الوطنية)

- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (1.1) من خطة الترقيم.
- لا نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (2.3) بخصوص تعديل هيكلية تخصيص الارقام الجغرافية للأسباب الواردة في ردودنا على الملاحظات العامة لشركة زين أعلاه.

- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (2.9) بخصوص الأرقام المخصصة لخدمات IoT/M2M.
- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (2.18.4) بخصوص التصحيح على نص الفقرة.

ثالثاً – ملاحظات شركة زين (الملاحظات التفصيلية على تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية)

- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (9/7) بخصوص تحديد عبارة (other matters).
- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (3/9) بحيث يكون (planned activation date) مساوياً لـ (reservation period) وهي (12) شهراً.
- لا نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (12/b) بخصوص تعديل هيكلية تخصيص الارقام الجغرافية للأسباب الواردة في ردودنا على الملاحظات العامة لشركة زين أعلاه.
- نتفق مع ملاحظات شركة زين على الفقرة (14) من حيث تخفيض مدة حجز الارقام، ونؤكد على ملاحظاتنا بتخفيضها إلى شهر واحد.

رابعاً – ملاحظات شركة أمنية

- نتفق مع ملاحظات شركة امنية على تخفيض نسبة استغلال الارقام إلى (70%).
- نتفق مع ملاحظات شركة امنية بتوضيح المعادلة المقترحة لاحتساب نسبة الاستغلال للأرقام المخصصة لتقديم خدمات IoT/M2M.
- نتفق مع ملاحظات شركة امنية بتخفيض المدة الزمنية اللازمة للحصول على موافقة الهيئة على طلب تخصيص السعات الرقمية لتصبح اسبوع.
- نتفق مع ملاحظات شركة امنية بخصوص مقترح السعة الرقمية المقترحة الجديدة لخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات، مع التأكيد على ملاحظات شركتنا المقدمة الى هيئتكم بهذا الخصوص.

خامساً – ملاحظات شركة البرق

لا نتفق مع جميع الملاحظات الواردة من شركة البرق، ونؤكد على ملاحظاتنا بهذا الخصوص بأنه يتوجب دراسة موضوع خدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة لذلك بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور الواردة ضمن ملاحظاتنا المقدمة الى هيئتكم، وذلك قبل النظر بتخصيص السعات الرقمية للخدمة مدار البحث وشروط تخصيصها، وذلك مع تأكيد شركتنا على أن أية خدمات من هذا النوع يتوجب ان تندرج تحت خدمات التكاليف المضافة.